

بيان رقم ( 16 )

## الأمير سلطان وعمليات الطيران

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين،  
وبعد.. فإن خلافاتنا مع النظام السعودي الحاكم تتجاوز الأمور الهامة  
العارضة، كالانهيار الاقتصادي والفساد الإداري وظلم الناس،  
ومصادرة حقوقهم الشرعية، إلى ما هو أهم وأعمق من ذلك وأكبر،  
فهي تتعلق بأمور أساسية من مقتضيات التوحيد وكلمة [إلا إله إلا  
الله محمد رسول الله] ولوازمها التي خرج عنها النظام السعودي،  
ففقد بذلك مشروعيته من أساسها.. إلا أننا أثناء طريق الإصلاح  
تعرضنا أموراً نرى لزاماً علينا تنبيه الناس إلى مخاطرها، ومن هذه  
الأمور، المشاكل الاقتصادية الماسة لحياة الناس بصورة مباشرة .  
وفي هذا السبيل يأتي هذا البيان .

إن انهيار الاقتصاد السعودي قد أصبح من الأمور الجلية التي  
لا يماري فيها إلا مكابر بعد أن أجمع أصحاب الاختصاص والمال  
والأعمال في الداخل والخارج على ذلك، والوسط التجاري يدرك  
أكثر من غيره ما ينذر به الوضع من إفلاس لكبرى المؤسسات  
الاقتصادية وأغرق الأسر التجارية . وأما ما يقوم به النظام من  
حملة إعلامية لنفي هذه الحقيقة فليس له أي قيمة ؛ لأن حقيقة  
هذا الانهيار أصبحت تمس الناس وتؤثر في معيشتهم كالغذاء  
والدواء والغاز والكهرباء والوقود والتعليم وباقي متطلبات حياتهم  
العامة .

وهذا المستوى من الانهيار الفظيع لاقتصاد إحدى أغنى دول  
العالم -افتراضاً- لم يأت من دون مقدمات، بل جاء نتيجة تراكم  
مجموعة من العوامل التي يكفي كل واحد منها للقضاء على  
اقتصاديات أعظم الدول وأكثرها ثراءً، ومن بين تلك العوامل تراكم  
وتعاطي الديون الربوية التي حكم الله على اقتصاد مرتكبيها بالمحق  
{ يحق الله الربا ويُرَبِّي الصدقات } . ومن بينها كذلك ما يرتكبه

المتنفذون من أفراد الأسرة الحاكمة من النهب والسلب لاقتصاد ومال الأمة العام، فبعد أن نهبوا ميزانيات الدولة المتتالية وسطو على احتياطاتها ذات الأرقام الفلكية، ثم رهنوا بترولها وثرواتها بديون ربوية نهبها هي الأخرى هاهم اليوم -وإمعاناً منهم في الجشع والطمع- يأتون بأسلوب جديد لنهب ما تبقى في جيوب الناس المخنوقين بغلاء الأسعار وارتفاع تكاليف المعيشة والإقامة والسكن.. وهذا الأسلوب هو بيع مؤسسات الدولة إلى المواطنين باسم [ الخصخصة أو التخصيص ] . ومن آخر إجراءات النظام في هذا الصدد ما أعلن عنه من عزمه بيع الخطوط السعودية للقطاع الخاص . وهدف النظام من هذا الإجراء واضح جلي فهو :

أولاً : يريد أن يحصل على أموال جديدة من أيدي الشعب بعد أن أفلست خزينة الدولة .

ثانياً : كما يريد أن يتخلص من الخسائر والديون التي تحملتها الخطوط من قبل، زيادة على سبعة مليارات ونصف مليار دولار ستضاف للديون للحصول على أسطول جديد من الطائرات الأمريكية لهذه الخطوط . بالرغم من أن هذه الخطوط لا تحتاج في تجديد أسطولها إلى هذا الكم الهائل من الطائرات ( 60 طائرة) . فضلاً عن أن هذا المبلغ ليس هو الثمن الحقيقي للصفقة .

فالفرنسيون عرضوا مواصفات كافية ومؤدية للغرض بأقل من هذا المبلغ بكثير، ولكن عمولات الملك والأمراء المتنفذين وبالذات الأمير سلطان هي التي ترفع الأسعار هذا الارتفاع الجنوني، يضاف إلى ذلك حرصهم على إرضاء الأمريكان بشراء هذه الصفقة إذ أنها توفر عشرين ألف وظيفة وتشغل مصانع الطيران الأمريكية وتنقذها لمدة خمس سنوات، هذا في الوقت الذي تتفشى فيه البطالة عندنا في أوساط الخريجين والشباب منذ عشر سنين .

إن ما وصلت إليه الخطوط السعودية وغيرها من مؤسسات الدولة من إفلاس كان نتيجة حتمية لممارسات حفنة القتلة السياسيين من متنفذي الأسرة الحاكمة الذين يسيطرون على هذه

المؤسسات العامة، فالى متى سيظل هؤلاء المحتالون يستنزفون أموال الأمة ويحمّلون أجيالها القادمة بهذه الديون من أجل الصرف على شهواتهم ونزواتهم الشخصية من مال الأمة العام . إن هذه المؤسسات ( الخطوط السعودية وغيرها ) تعتبر مؤسسات مينة اقتصادياً وتجارياً، ولتأكيد هذه الحقيقة يكفي أن نذكر بأن ديونها على الدولة والأمراء تقدر بمليارات الريالات المتراكمة منذ عدة سنوات ولا أمل في استخلاصها أو توقفها في المستقبل في ظل هذا النظام، فلا ندري من سيتحمل تكاليف الطائرات التي يستخدمها الأمراء من طائرات الخطوط السعودية بعد أن يشتريها القطاع الخاص؟! أو من سيسدد أوامر الإركاب الحكومية?!

إن الخسارة المادية واضحة جلية في شراء أسهم مثل هذه المؤسسات، زد على ذلك الآثار المترتبة على إعانة هؤلاء الحكام على نهب مزيد من أموال المسلمين بغير حق. ولذا فإننا - من باب النصح - ننبه الجميع إلى خطورة الدخول في أية صفقة مع النظام من هذا القبيل لان مقومات الخسارة واضحة، وننصح إخواننا العاملين في مثل هذه المؤسسات بالاقتصاد في الإنفاق والبحث عن مصدر رزق شريف آخر ؛ لأن كثيراً منهم سيكون عرضة للتسريح من العمل بعد تخصيص أمثال هذه المؤسسات استجابة وخضوعاً من الدولة لأوامر وتعليمات صندوق النقد الدولي التي تُفرض على كل الدول ذات الاقتصاد المنهار . وفي الختام نسأل الله أن يولي علينا خيارنا ويصرف عنا شرارنا ويهدينا إلى الحق .

التاريخ : 13/2/1416 هـ .

الموافق : 11/7/1995 م .

عنهم / أسامة بن محمد

بن لادن